



نشرة صحفية

حظر

يُحظر اقتباس محتويات هذه النشرة الصحفية والتقرير المتصل بها أو تلخيصهما في وسائل الإعلام المطبوعة أو المذاعة أو الإلكترونية قبل الساعة 17/00 من يوم 6 أيلول/سبتمبر 2011 (الساعة الواحدة بعد الظهر بتوقيت نيويورك، والساعة 22/30 بتوقيت دلهي، و02/00 من صباح يوم 7 أيلول/سبتمبر 2011 بتوقيت طوكيو)

UNCTAD/PRESS/PR/2011/039*
Original: English

التقشف المالي السابق لأوانه يعرّض الانتعاش العالمي للخطر

تقرير التجارة والتنمية يحذّر من النتائج المترتبة على التقشف المالي: أفضل استراتيجية للتعامل مع الديون العامة هي تعزيز النمو

جنيف، 6 أيلول/سبتمبر 2011 - يحذر تقرير التجارة والتنمية لعام 2011 الصادر عن الأونكتاد⁽¹⁾ من أن التقشف المالي يعالج أعراض المشكلة ولكنه يترك الأسباب الأساسية دون تغيير. فنسب الدين العام المتزايدة هي نتيجة للأزمة وليست سبباً لها. ومن الأرجح أن تكون السياسة المالية الداعمة للنمو، وليس السياسة المالية التقييدية، أكثر قدرة على تخفيض العجز المالي وكبح نسب الدين العام.

والتقرير الذي صدر اليوم بعنوان "تقرير التجارة والتنمية لعام 2011: التحديات التي يواجهها الاقتصاد العالمي في مجال السياسات في فترة ما بعد الأزمة" ينادي لحجة مفادها أن التحول عن الحفز المالي في اتجاه التقشف إنما يحقق عكس المقصود منه، ولا سيما في أكثر الاقتصادات تقدماً التي تضررت بشدة من الأزمة المالية. وفي ظل هذا الوضع، قد تؤدي السياسة المالية التقييدية إلى خفض نمو الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات المالية ولذلك فإنها تحقق عكس المرجو منها من حيث تصحيح الأوضاع المالية.

Press Office: +41 22 917 5828, unctadpress@unctad.org, <http://www.unctad.org/press>

(1) إن تقرير التجارة والتنمية لعام 2011: التحديات التي يواجهها الاقتصاد العالمي في فترة ما بعد الأزمة، (رقم المبيعات - E.11.II.D.3, ISBN-978-92-1-112822-2) يمكن الحصول عليه من مكتب مبيعات وتسويق منشورات الأمم المتحدة: United Publications Sales and Marketing Office على العنوان المذكور أدناه أو من أحد وكلاء مبيعات الأمم المتحدة في جميع أرجاء العالم. والسعر هو: 55 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة (مع خصم بنسبة 50 في المائة للمقيمين في البلدان النامية، وبنسبة 75 في المائة للمقيمين في أقل البلدان نمواً). وينبغي إرسال الطلبات أو الاستفسارات إلى: United Publications Sales and Marketing Office, 300 E 42nd Street, 9th Floor, IN-919J New York, NY 10017, United States. tel.: +1 212 963 8302, fax: +1 212 963 3489, e-mail: Publications@un.org, <https://unp.un.org>

ويبين تقرير التجارة والتنمية لعام 2011 أن الاختلالات المالية ليست سبباً للأزمة بل هي نتيجة لها. ففي الفترة ما بين عامي 2002 و2007، تحسنت الموازين المالية تحسناً كبيراً في معظم البلدان المتقدمة والنامية نتيجة للنمو في الإنتاج وخفض أسعار الفائدة، وكذلك لرواج في أسعار السلع الأساسية في بعض البلدان. وقد تسببت الأزمة في تدهور ملحوظ في موازنات القطاع العام من خلال مفعول عوامل التثبيت التلقائية وحزم الحفز المالي. وفي العديد من الدول المتقدمة، كانت عمليات الإنقاذ العامة للمؤسسات المالية مسؤولة عن جزء كبير من هذا العجز، وهو ما يعكس تحويل الديون الخاصة إلى دين عام.

ونتيجة لذلك، تضاعفت تقريباً النسبة الوسيطة للدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتقدمة فبلغت أكثر من 60 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي فيما بين عام 2007 ونهاية عام 2010. وعانى النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة كمجموعة من تأثير الأزمة المالية معاناة أقل وهو ما يرجع جزئياً إلى السياسات المالية المصممة لمواجهة التقلبات الدورية؛ ونتيجة لذلك، تحسنت الموازين المالية في عام 2010 وبقيت نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي تحت السيطرة.

والحجة التي دائما ما تساق لدعم فكرة التقشف المالي هي أنه لا غنى عنه من أجل استعادة ثقة الأسواق المالية التي يُنظر إليها على أنها أحد مفاتيح الانتعاش الاقتصادي. ولكن نظراً للسلوك الغير المسؤول من جانب جزء كبير من القطاع الخاص الفاعل في الأسواق المالية، الأمر تطلب تدخل حكومياً باهظ التكلفة لمنع انهيار النظام المالي، لذلك ينبغي ألا يضع الرأي العام وواضع السياسات ثقتهم مرة أخرى في هذه المؤسسات، بما في ذلك وكالات التصنيف الائتماني، لإصدار أحكام بشأن ما يشكل سياسات سليمة للاقتصاد الكلي وما يشكل إدارة سليمة للمالية العامة.

وقد يؤدي التخفيض في الإنفاق العام الداعم للنمو إلى حدوث انخفاض في الإيرادات الحكومية المستقبلية أكبر من الوفورات المالية المتحصل عليها عن طريق التقشف. - بما لذلك من آثار سلبية على الاستدامة المالية وعلى تحمل الديون في الأجل الطويل.

والبلدان التي وضعت حزم تشدد مالي أثناء التسعينات من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين كجزء من البرامج المدعومة من صندوق النقد الدولي قد أخفقت في أن تضع هذه الآثار الدينامية في الاعتبار. وفي البلدان التي كان يُتوقع أن يؤدي فيها التشدد المالي إلى خفض العجز في الميزانية، أصبح هذا العجز في الواقع أسوأ وذلك لتباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي. وفي ظل الوضع الراهن، فإن سياسات التشدد المالي الحالية التي اعتمدها بعض البلدان يُحتمل أن تعود بنتائج سلبية مماثلة.

ويوجد تصور واسع الانتشار مفاده أن الحيز المتاح للاستمرار في سياسات مالية داعمة للنمو قد استُنفذ بالفعل، ولا سيما في البلدان المتقدمة. ولكن ذلك الحيز المالي ليس متغيراً ساكناً. ويمكن أن تؤدي السياسة المالية التوسعية إلى آثار قوية على الطلب وأن تزيد من دخول القطاع الخاص وأن تولد إيرادات مالية أعلى. ومن الممكن توسيع نطاق التأثير الاقتصادي للسياسات المالية عن طريق تغيير تركيبة الإنفاق العام أو تنظيم الإيرادات العامة بطريقة تزيد إلى أقصى حد من آثار المضاعف الاقتصادي دون أن تُغيّر المبلغ الكلي للإنفاق أو التوازن المالي.

ويبين تقرير التجارة والتنمية لعام 2011 أن الطريقة التي بنفق بها القطاع العام وبجيها الضرائب ليست محايدة. إذ يوجد ميل إلى أن تكون الزيادات في الإنفاق على الهياكل الأساسية أو في التحويلات الاجتماعية أو الإعانات الموجهة لمستثمري القطاع الخاص أكثر فعالية في حفز الاقتصاد من تخفيضات الضرائب لأن الأولى تؤدي مباشرة إلى إيجاد فرص عمل وزيادة مشتريات وتوليد طلب.

وكتيراً ما لا يعادُ حقن في الاقتصاد العوائد التي تحققها فئات الدخل الأعلى نتيجة مدفوعات الضرائب المخفضة. وقد بين التاريخ أنه إذا كانت تخفيضات الضرائب هي الأداة المفضلة، فإن إيجاد تخفيضات لفئات الدخل الأدنى هي أكثر فعالية في زيادة الطلب والدخل القومي بالمقارنة بتخفيضات الضرائب لفئات الدخل الأعلى. فبحكم الضرورة، تميل فئات الدخل الأدنى إلى إنفاق إيراداتها في الاقتصاد المحلي.

والتحدي المطروح على البلدان المتقدمة ذات المديونية المرتفعة هو كيف تخرج هذه البلدان من ريقّة الدين، مع اتباع سياسات مالية ونقدية وكذلك سياسات دخل داعمة للنمو. وأفضل طريقة لخفض نسب الدين العام على مر الوقت هي تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي بالاقتران مع أسعار فائدة منخفضة. وإذا لم يمكن بلوغ ذلك بسبب عائق خارجي أو بسبب إعاقة مالي مباشر، ينبغي إيلاء الأولوية لحل مشاكل موازين المدفوعات أو لإعادة هيكلة الديون بدلاً من الأخذ بتدابير تقشف. وفضلاً عن ذلك، ينبغي قيام البلدان النامية بالحفاظ على حيزها المالي وبتوسيع نطاقه وأن تنتهج سياسات لمواجهة التقلبات الدورية من أجل حماية أنفسها من الصدمات الخارجية السلبية المحتملة.

*** ** ***